**المحور الأول: مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته**

**أولا: مبدأ الفصل بين السلطات**

يعد مبدا الفصل بين السلطات احد ركائز دولة القانون وضمانة من ضمانات الحقوق والحريات، وجد أصوله في الفلسفة الاغريقية عند افلاطون وارسطو ثم تلقفه جون لوك ومونتسكيو وجون جاك روسو .

**1/ تطور المبدأ**

**- المبدأ عند افلاطون**: اعتبر في كتابه القوانين ان وظائف الدولة يجب ان توزع بين عدة هيئات، مع إقامة التوازن بينها حتى لا تنفرد احداها بالسلطة فيقع الانقلاب او الثورة: تتمثل هذه الهيئات في مجلس السيادة؛ جمعية تضم الحكماء؛ مجلس الشيوخ منتخب وهيئة لحل المنازعات وهيئات أخرى. الملاحظ ان افلاطون قد بالغ في تقسيم الوظائف والهيئات.

- **المبدأ عند ارسطو**: اعتبر في كتابه السياسة ان النظام السياسي يوزع السلطة فيه بين هيئات مختلفة منعا للاستبداد وتحقيقا للصالح العام، وهي الجمعية العامة، القضاء والمحاكم، التي تختص بوظائف ثلاث تباعا هي: وظيفة المداولة؛ وظيفة الامر والنهي ووظيفة القضاء.

- **المبدأ عند جون لوك**: اعتبر لوك في كتابه "الحكومة المدنية" ان للدولة اربع سلطات هي: السلطة التشريعية مهمتها سن القوانين؛ السلطة التنفيذية مهمتها تنفيذ القوانين والمحافظة على الامن، السلطة الاتحادية (الفيدرالية) تختص بالعلاقات الخارجية بين الدول وتكون بيد الملك وسلطة التاج والخاصة بحقوق الملك وامتيازاته. قيد لوك السلطة التشريعية باحترام القوانين الطبيعية وجعل تعيين القضاة بيد الملك، ويعتقد ان الملك يجب ان يكون الجهاز الأعلى في الدولة.

- المبدأ عند مونتسكيو: كرس المبدأ في كتابه روح القوانين سنة 1748، حيث عمل على الجمع بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية، وراى في الدستور الإنجليزي المثال الحي للتوازن بين الاشكال الثلاثة للحكومة. فكرس وجود ثلاث سلطات هي: سلطة تشريعية بيد الشعب او ممثليه، مهمتها صياغة القوانين وتعديلها والغائها؛ سلطة تنفيذية بيد الملك تعلن الحرب وترسل وتستقبل السفراء تفرض الامن وسلطة قضائية مستقلة تفصل في المنازعات تكون مستقلة عن السلطتين الأولى والثانية. الشيء الجديد الذي جاء به مونتسكيو هو عدم تركيز السلطات في يد واحدة للحد من الاستبداد.

أراد مونتسكيو فصلا مرنا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولم يرد الفصل الجامد او المطلق.

- المبدأ عند جون جاك روسو: ركز في كتابه العقد الاجتماعي على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي اعتباره ان السلطة القضائية جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية، وهو لا يقر بالمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل يجعل السلطة التشريعية اسمى على باقي السلطات لانها ممثلة الشعب.

2**/ مضمون المبدأ عند مونتسكيو**

 المقصود بالمبدأ في نظر مونتسكيو عدم تركيز وظائف الدولة الثلاثة في يد هيئة واحدة، انما يجب توزيعها على هيئات متعددة، لكنه لم يقصد الفصل الصارم (المطلق) وانما قصد الفصل المرن، لأن الأول يؤدي الى شلل الدولة. ويرتكز المبدأ على عنصرين أساسيين هما التخصص وتقسيم العمل؛ والاستقلالية.

ولفهم المبدأ سنتطرق لطبيعة السلطات في الدولة والعلاقة بينها:

**أ/ طبيعة السلطات في الدولة**

- **السلطة التشريعية**: هي السلطة المنتخبة من طرف الشعب، ومنه فهي تتمتع بالمشروعية والسمو على باقي السلطات. وهي مكلفة بصنع القوانين ووضع القواعد العامة والمجردة، تعديلها والغائها.

- **السلطة التنفيذية**: او الحكومة وهي مؤلفة من الملك او من رئيس الدولة وحكومة، مكلفة بتنفيذ القوانين بواسطة اصدار تنظيمات في شكل مراسيم.

تجاوزت مهمة السلطة التنفيذية اليوم تنفيذ القوانين الى التشريع بجانب البرلمان أو في غيابه.

- **السلطة القضائية**: تكلف بتطبيق القوانين على الحالات الواقعية المطروحة عليها والفصل في النزاعات بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. ويؤكد مونتسكيو على استقلالية السلطة القضائية.

**ب/ العلاقة بين السلطات**

يرى مونتسكيو ان تركيز السلطات في الدولة في يد واحدة يؤدي حتما الى الاستبداد وضياع الحقوق والحريات، لذا لا بد من تقسيم وتوزيع وظائف الدولة الثلاث على هيئات مستقلة عن بعضها البعض، في ظل نظام يكون فيه لكل سلطة التقرير في حدود وظيفتها مع وجود قدر من التعاون والتوازن بينها.

3**/ تقييم مبدأ الفصل بين السلطات**

يقتضي تقييم المبدأ ابراز سلبياته وايجابياته

**- سلبيات المبدأ**

ركز منتقدي المبدأ على السلبيات التالية:

- انه مبدأ نظري (وهمي) لم يعد له وجود الا في نصوص الدستور، أما الواقع فيؤكد هيمنة سلطة على باقي السلطات؛

- توزيع السلطة يقضي على فكرة المسؤولية وكيفية تحديدها، مما يؤدي بكل سلطة الى القاء هذه الاخيرة على غيرها؛

- تفرض الممارسة الحزبية اليوم إعطاء الأفضلية للحزب الفائز في الانتخابات خصوصا في البرلمان.

**- إيجابيات المبدأ**

- منع الاستبداد وصيانة الحريات؛

- يعتبر من مرتكزات دولة القانون، فهو يساهم في منح الأولوية للقوانين في الدولة واحترامها؛

- جني فوائد تقسيم وظائف الدولة، حيث يرتكز المبدأ على التخصص وتقسيم العمل، ومنه فكل سلطة تكلف بوظيفة محددة، ستؤديها باتقان .

**ثانيا: تطبيقات المبدأ (أنظمة الحكم)**

أدى التباين في تطبيق المبدأ ما بين الدول الى ظهور نظامين رئيسيين للحكم: هما النظام الرئاسي والنظام البرلماني ونظام ثالث وسط مزج بين تقنيات الأول والثاني اصطلح عليه بالنظام شبه الرئاسي.

1**/ النظام البرلماني**

يقوم هذا النظام على كفالة التعاون والتوازن المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهو يفترض المساواة بينهما، ويعتبر النظام البريطاني الاقرب كنموذج للمبدأ كما نظر له مونتسكيو. حقق النظام البرلماني نجاحا واسعا فاخذت به الدول الاوربية عموما كايطاليا، اسبانيا والدول الاسكندنافية. يرتكز على عنصرين أساسيين هما:

* **ثنائية السلطة التنفيذية**: حيث تتكون في النظام البرلماني من طرفين هما رئيس الدولة والوزارة، رئيس الدولة غير مسؤول ووزارة مسؤولة جماعيا عن الحكم.

- رئيس الدولة: قد يكون ملكا او رئيس جمهورية منتخب من طرف البرلمان او الشعب، ويقصد بعدم مسئوليته سياسيا في ظل هذا النظام عدم جواز مساءلته عن شؤون الحكم امام البرلمان، فلا يوجه له هذا الأخير أسئلة او استجوابات او سحب الثقة منه، واصل هذا المبدأ الإنجليزي "الملك لا يخطئ".

- وزارة او حكومة مشكلة من مجموعة من الوزراء متضامنين فيما بينهم ومسئولين مسؤولية تضامنية امام البرلمان (الغرفة الأولى). بمعنى النظام البرلماني يقوم على مسؤولية الوزارة سياسيا امام البرلمان، هذا المبدأ يعتبر عصب النظام البرلماني.

* **التوازن بين السلطتين مع التعاون بينهما:**

ان المساواة تفترض التوازن فلا تكون لاي سلطة التفوق على السلطة الأخرى. ومن اهم مظاهر التعاون والرقابة بين السلطتين:

- دعوة السلطة التنفيذية البرلمان للانعقاد لدورة غير عادية،؛

- حق السلطة التنفيذية في المساهمة في بعض وظائف التشريع مثل حق اقتراح مشاريع القوانين والاعتراض عليها واصدارها؛

- إمكانية الجمع بين العضوية في البرلمان والوزارة؛

-حق السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة في حل الغرفة الأولى للبرلمان، بالمقابل يحق للبرلمان توجيه أسئلة أو استجوابات أو سحب الثقة من الحكومة أو تكوين لجان تحقيق.

2/ **النظام الرئاسي**

يعتبر النظام الأمريكي مهد هذا النظام وأوضح نموذج له متأثرا بافكار لوك ومونتسكيو حول مبدأ الفصل بين السلطات. في البداية تبنى فصل جامد، الا ان واقع الممارسة فرض ادخال مرونة على هذا الفصل المطلق. ويرتكز هذا النظام على العناصر التالية:

- **فردية السلطة التنفيذية وحصرها في يد رئيس الجمهورية**: تتكون السلطة التنفيذية في النظام الأمريكي من رئيس الدولة والذي يعتبر في الوقت ذاته رئيسا للحكومة. ويعتبر الوزراء في هذا النظام مجرد مساعدين للرئيس يعملون على تنفيذ سياسته، فهو الذي يعينهم ويعزلهم، وهم مسئولون امامه وحده من دون البرلمان، ولا يشكلون مجلسا متضامنا، لكن يملك الرئيس دعوتهم للاجتماع بهم للتشاور والنقاش.

- **الفصل بين السلطات مع استقلالها عن بعضها البعض**: يقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث تقوم كل سلطة بممارسة صلاحياتها من دون أي تعاون بينهما، ويترتب على ذلك:

**الفصل في هياكل المؤسسات،** بعدم جواز الجمع في العضوية بين البرلمان والحكومة بالنسبة للنواب والوزراء.

**الفصل في وظائف المؤسسات**، حيث لا يمكن لاي سلطة ان تتدخل في وظيفة السلطة الأخرى

**الفصل في العلاقات بين المؤسسات**، ويظهر من خلال انعدام وسائل التاثير والرقابة المتبادلة. كالآتي:

* عدم تمتع الرئيس بسلطة حل البرلمان ولا دعوته للانعقاد وليس للحكومة حق اقتراح القوانين ولا المصادقة على الميزانية؛
* عدم امتلاك البرلمان وسائل الرقابة على الوزراء كتوجيه أسئلة، استجوابات وسحب الثقة؛

لكن الوزراء مسؤولون جنائيا أمام البرلمان، حيث يتولى مجلس النواب اتهام الرئيس والوزراء جنائيا، أما المحاكمة فتكون امام مجلس الشيوخ.

واقع الممارسة السياسية أدخل مرونة على هذا الفصل الصارم من خلال الاتي:

- للكونجرس حق الاطلاع بواسطة رسالة حول موضوع معين ؛

- لمجلس الشيوخ سلطة الموافقة على تعيين كبار الموظفين وقضاة المحكمة الاتحادية وابداء الراي بشأن السياسة الخارجية وموافقته على المعاهدات الدولية؛

- حق الاتهام والمحاكمة؛

- حق المصادقة على الميزانية والمعاهدات؛

- للرئيس الأمريكي حق دعوة الكونجرس للانعقاد لدورة غير عادية لمواجهة موضوع طارئ؛

- حق الاعتراض التوقيفي للقوانين التي صادق عليها الكونجرس واصدارها؛

**3/ النظام شبه الرئاسي**

هو نظام يجمع بين النظامين السابقين، ويعتبر النظام الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة أبرز مثال عليه، حيث كانت فرنسا اول دولة قامت بالجمع بين النظامين السابقين، هناك من يصفه بالبرلماني العقلاني، اتّضحت ملامحه أكثر عقب اعتماد الانتخاب بالاقتراع العام المباشر لرئيس الجمهورية سنة 1962 بعد ان كان ينتخب من طرف البرلمان. يقوم هذا النظام على الأسس التالية:

* **ثنائية السلطة التنفيذية**: مكونة من رئيس جمهورية منتخب مباشرة من طرف الشعب، يتمتع بسلطات واسعة (مقتبس من النظام الرئاسي)، ووزارة او حكومة مسؤولة سياسيا امام البرلمان وتتمتع باختصاصات اصيلة ممنوحة لها بالدستور. يرأسها رئيس حكومة معين من طرف رئيس الجمهورية.
* **التّوازن بين السّلطات**: اذ تملك الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى في البرلمان الفرنسي) أن توقف مشاريع وسياسات الوزير الأوّل والوزراء أو التصويت على ملتمس الرّقابة تجاه الحكومة، مقابل ذلك يملك الرّئيس حل الجمعية الوطنية و إجراء انتخابات مسبّقة. كما يمكن للرّئيس أن يجري استفتاء، ويقيل الحكومة.